مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

لا يزال هناك الكثير من أجل تحقيق وعد بايدن بإنهاء الدعم الأمريكي للحرب في اليمن

The New Republic

ترجمة خاصة

جونار أولسن

وضعت إدارة بايدن نفسها في موقف حرج الأسبوع الماضي عندما فشلت محاولة أخرى من قبل الكونجرس لإجبار الرئيس جو بايدن على الوفاء بالتعهد الذي قطعه قبل نحو عامين بإنهاء الدعم الأمريكي للحرب في اليمن. وأدت الحملة الهجومية التي قادتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والتي ستدخل قريبًا عامها الثامن، إلى ما يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه أكبر كارثة إنسانية في العالم، حيث قتل مئات الآلاف والملايين في أمس الحاجة إلى المساعدة.

ومن خلال التعهد باستخدام حق النقض ضد قرار سلطات حرب اليمن الذي قدمه السناتور بيرني ساندرز، حثت الإدارة أعضاء مجلس الشيوخ بشكل خاص على التصويت ضده على أساس أنه "غير ضروري" ومن شأنه أن "يعقد" الدبلوماسية مع الأطراف المتحاربة. وقد سحب ساندرز مشروع القانون قبل التصويت المقرر له، لكنه وعد بإعادته للتصويت إذا لم يتوصل هو وبايدن إلى اتفاق بشأن إنهاء الحرب.

كان مؤيدو القرار مدفوعين بحقيقة اشتداد الحرب في العام الذي أعقب التغيير المزعوم لسياسة بايدن واستئنافها المحتمل بعد انتهاء وقف إطلاق النار قبل ثلاثة أشهر تقريبًا. ولأنه من المعتقد على نطاق واسع أن الدعم الأمريكي ضروري من الناحية التشغيلية للحملة الجوية السعودية، "يضمن هذا التشريع أن المملكة العربية السعودية لن يكون لديها القدرة على البدء في التصعيد من خلال استئناف التفجيرات المميتة في اليمن"، كما جاء في مذكرة حول نقاط الحوار التي أعدتها المنظمات المناهضة للحرب، لـ The New Republic.

وسط جهود إدارة بايدن لعرقلة القرار، لم يكن من الواضح ما إذا كان ساندرز لديه ما يكفي من الأصوات لتأمين تمريره. لم يستجب أي من أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين الذين قيل إنهم عارضوا أو شككوا في قرار ساندرز - بوب مينينديز، وجاك ريد، وكلاهما من أعضاء مجلس الشيوخ عن ولاية كاليفورنيا، ديان فينشتاين وأليكس باديلا، اللذان يوجد في مقاطعاتهما موطن لأكبر مقاولي الدفاع - لطلبات التعليق.

ورد أن بعض أعضاء مجلس الشيوخ كانوا قلقين بشأن ما يتضمنه القرار بالضبط في تعريفه "للأعمال العدائية"، وهو قانون ما بعد فيتنام الذي تم تمريره على حق النقض ريتشارد نيكسون، والذي يتطلب من الرئيس سحب القوات الأمريكية من "الأعمال العدائية" في غضون ٦٠ يومًا في حالة عدم وجود تفويض من الكونغرس أو إعلان الحرب.

في حين أن قرار اليمن لعام ٢٠١٩، الذي عارضه دونالد ترامب، شمل فقط إعادة التزود بالوقود في الجو للطائرات المقاتلة السعودية في نطاق الأعمال العدائية واستبعد صراحة الأنشطة الاستخباراتية، فإن قرار ساندرز الجديد يذهب إلى أبعد من ذلك بكثير، حيث يضع تبادل المعلومات الاستخبارية و "الدعم اللوجستي لضربات التحالف الهجومية" تحت مظلة الأعمال العدائية. وقد صرحت إدارة بايدن عدة مرات أنها لا تعتبر دعمها للتحالف الذي تقوده السعودية مشاركة في الأعمال العدائية، وهي وجهة نظر تتفق مع إدارتي أوباما وترامب.

ويتمثل القلق في أنه من خلال تقنين هذا التعريف للأعمال العدائية، قد يتم تقويض عمليات الدعم العسكري الأمريكي الأخرى. قال أحد كبار المساعدين الديمقراطيين الذين فضلت صحيفة واشنطن بوست عدم ذكر اسمه أن قرار ساندرز "جعلنا قلقين حقًا" لأن مفهومه عن الأعمال العدائية "يمكن أن يكون له تداعيات حقيقية على دعمنا لأوكرانيا في الوقت الحالي، أو دعمنا لإسرائيل. ... هذه هي المرة الأولى التي يُطلب فيها من الكونجرس التصويت على تعريف العداء على أنه مشاركة استخباراتية، وهذا أمر خطير ".

وبالنظر إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية الجوهرية المطلوبة لإحداث هذه الآثار النهائية، يبدو هذا السيناريو غير مرجح. لكن كبار الباحثين القانونيين في قرار سلطات الحرب أخبروا The New Republic أن هذا القلق مبالغ فيه وفقًا لشروطه الخاصة. وقالت أونا هاثاواي أستاذة القانون بجامعة ييل، التي أشارت إلى أن تعريف مشروع القانون للأعمال العدائية ينطبق صراحة فقط على النشاط العدواني المتعلق باليمن، "لا أعتقد أنه كان من الممكن أن يكون له تأثير بعيد المدى قد يخافه البعض". ويوافقها الرأي سكوت آر أندرسون، كبير المحررين في Lawfare والزميل في معهد بروكينغز، حيث أشار إلى أنه "لا يوجد سبب للاعتقاد بأن تعريفًا معينًا للأعمال العدائية في أحد هذه القرارات سيمتد بالضرورة إلى جميع القرارات المستقبلية. هذا التعريف هو في الحقيقة فقط لهذا الظرف المحدد.

وتوقع أندرسون بأن الإدارة قد تكون أكثر قلقًا بشأن "السياسة والسابقة السياسية التي يمكن أن يحددها هذا القرار"، والتي قد يشعر الكونجرس بالصلاحية لتأكيد نفوذه على نطاق أوسع على أنشطة السياسة الخارجية. وبالتالي، لا يبدو أن القلق بشأن القرار يتعلق بكيفية تعريف الكونغرس للأعمال العدائية، بل يتعلق بحقيقة أن الكونغرس يحدد الأعمال العدائية، وهي ممارسة كان يمارسها تاريخيًا محامي السلطة التنفيذية حصريًا، الذين قدموا تفسيرًا ضيقًا بشكل استثنائي للأعمال العدائية. يمكن للرؤساء المستقبليين الاعتماد عليه أو تعديله وفقًا لتقديرهم الواسع.

بعد كل شيء، يتمثل الهدف الأوسع للتحالف المتعدّد الحزبي الذي يقف وراء القرار في حمل الكونجرس على إعادة تأكيد دوره الدستوري في قرارات الحرب والسلام باسم إضفاء الطابع الديمقراطي على السياسة الخارجية.

لكن معارضة القرار لا تكمن فقط في المصلحة العامة المتمثلة في الحفاظ على أسبقية السلطة التنفيذية في القرارات المتعلقة بالحرب. لا تريد، إدارة بايدن، إلى جانب أولئك الذين يشاركونه رؤيته للسياسة الخارجية، مقاطعة التحالف السعودي لأن القيام بذلك قد يقوض المصالح الاستراتيجية لواشنطن في المنطقة، حيث اشار الباحث جريجوري جونسن لصحيفةThe New Republic "إن إدارة بايدن لا تريد من الحوثيين إضفاء الشرعية على انقلابهم بشكل فعال، والسيطرة بطريقة من شأنها إقامة دولة مستقلة مرتبطة بشدة بإيران في حدود جنوب السعودية. لن تكون هذه الدولة صديقة للولايات المتحدة "

يميل مراقبو الصراع إلى الاتفاق على أن إيقاف القوات الجوية السعودية، وهو ما سيفعله قرار ساندرز بإنهاء الدعم الأمريكي الأساسي، سيمكن الحوثيين من توسيع المنطقة الواقعة تحت سيطرتهم. وأضاف جونسن: "القوة الجوية السعودية هي الشيء الوحيد الذي منع الحوثيين حقًا من الاستيلاء على محافظة مأرب، حيث يوجد الكثير من حقول النفط والغاز"، والتي "يحتاجها الحوثيون بشدة من أجل البقاء كدولة مستقلة". .

من المحتمل أيضًا أن تعني سيطرة الحوثيين على مساحات أكبر من اليمن مجالًا أقل للقوات البرية الأمريكية، التي كانت تعمل في البلاد منذ بداية الحرب على الإرهاب. ستفقد المملكة العربية السعودية الوصول إلى حقول النفط الرئيسية والموانئ الحيوية على البحر الأحمر وبحر العرب، حيث تعد الحرب مربحة للغاية للتحالف. وفي السياق ذاته، قال عيسى بلومي، مؤلف كتاب "تدمير اليمن": "لا يزال شمال اليمن منطقة يتعذر الوصول إليها إلى حد كبير، بسبب الإحباط الكبير لإمبراطورية الولايات المتحدة وأولئك الذين يستفيدون منها". علاوة على ذلك، فإن مصداقية واشنطن في الرياض ستتعرض لضربة أخرى، وهو سيناريو غير مرغوب فيه بشكل خاص في أعقاب صفقة النفط الفاشلة في وقت سابق من هذا العام والتي كشفت عن تراجع نفوذ أمريكا على السعوديين.

لكن مؤيدي قرار ساندرز لا يرون أن هذه العواقب المحتملة كافية لمواصلة دعم الحملة التي تقودها السعودية، حيث قال أنيل شلين، الزميل الباحث في معهد كوينسي لفن الحكم المسؤول، لصحيفة The New Republic: "أرفض الافتراض بأنه من المشروع للولايات المتحدة أن تبقي الضربات الجوية على أهداف مدنية على الطاولة كشكل من أشكال النفوذ". "بمجرد أن نعيد السيطرة على هذا الصراع إلى اليمنيين، لن يتمكن الحوثيون من استخدام العدوان الخارجي كدعاية سياسية، ويمكن لبعض الجماعات المتحالفة مع الحوثيين على هذه الأسس أن تعيد تركيزها إلى القضايا المحلية. ثم يمكن لليمنيين أن يقرروا ما إذا كانوا يريدون العيش تحت سيطرة الحوثيين أم لا ".

بدأ الهجوم الذي تقوده السعودية بعد أن أطاح الحوثيون بالرئيس عبد ربه منصور هادي في مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٤، والذي كان نظامه النيوليبرالي يوجه الكثير من ثروة اليمن إلى المملكة العربية السعودية. كان الهدف الأصلي للحرب هو إعادة تنصيب هادي، الذي يعترف قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢١٦ "بشرعيته"، والذي يوفر غطاء قانونيًا دوليًا للهجوم الذي تقوده السعودية. لكن الآن هادي رحل عن الصورة، وأجبره السعوديون على الخروج واستبدلوه بمجلس قيادة رئاسي منقسم بشدة، مما يقوض أساس شرعية قانون الحرب.

على الرغم من أن بعض مؤيدي قرار ساندرز ينظرون إلى الحوثيين على أنهم الطرف المتصلب، فإن المطلب الأساسي للتفاوض مع التحالف الذي تقوده السعودية، وسط وقف إطلاق النار المتوقع، يرقى إلى التضحية باستقلال اليمن. لذلك، يميل الحوثيون إلى النظر إلى ساحة المعركة باعتبارها الساحة الوحيدة لمقاومة العدوان الأجنبي.

في هذا السياق، تبدو الحجج الداعية إلى الحفاظ على دعم الولايات المتحدة للحملة الجوية التي تقودها السعودية تشبه إلى حد كبير تلك المستخدمة لتبرير الاحتلال الأمريكي الدائم لأفغانستان: إذا انسحبت واشنطن، فإن طالبان ستتولى زمام الأمور، ولا يمكننا السماح بحدوث ذلك.

على الرغم من أن طالبان استولت في الواقع على السلطة، إلا أن بايدن كان محقًا في التمسك بتعهده بسحب القوات. يجب أن يفعل الشيء نفسه فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة في اليمن. لم تتغير السياسية بقدر ما كانت عليه في أفغانستان، لكن حقيقة أن بعض أعضاء الكونجرس على استعداد الآن للتدخل لإجبار بايدن هي دليل على أنهم يتحركون في هذا الاتجاه.

ولكن حتى يتم تحفيز الرغبة في تغيير المسار على نطاق أوسع في واشنطن، فإن التهديد بضربات جوية سعودية مميتة سيظل يلوح في الأفق بشكل كبير. علاوة على ذلك، سيستمر الحصار المدعوم دوليًا على اليمن، والذي يحرم ٢٣ مليون مدني من المساعدات الإنسانية التي هم بأمس الحاجة إليها. من خلال سحب القوة الجوية السعودية من على الطاولة، يمكن لإدارة بايدن والكونغرس الأمريكي قطع شوط طويل نحو إنهاء الصراع واستعادة حق اليمنيين في تقرير المصير.

الرابط الأصلي

https://newrepublic.com/article/169699/biden-pledge-yemen-hostilities-saudi